

تقرير لجنة الحريات في اتحاد الصحفيين العرب الحريات الصحفية في العالم العربي خلال
عامي 2022-2023

دبي في 2023/9/5

اصدرت لجنة الحريات في اتحاد الصحفيين العرب تقريرها السنوي حول اوضاع الصحفيين العرب والذي رصد تحليل واقع الحريات الصحفية في العالم العربي خلال عامي 2022-2023، عبر منهجية علمية استندت بالأساس على تحليل التنظيمات النقابية لأوضاع الحريات في بلادها من خلال قيام مسؤول لجنة الحريات داخل كل "نقابة، اتحاد، هيئة، جمعية، رابطة" عن المشهد في بلاده، إضافة لدراسة ميدانية تم تطبيقها على أعضاء لجان الحريات في دول (السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، الأردن، العراق، المغرب، تونس، الصومال، اليمن، جيبوتي، سوريا، فلسطين، لبنان ممثلة في نقابتي الصحافة اللبنانية ومحري الصحافة اللبنانية، مصر، موريتانيا).

وفيما يلي التفصيل :

اولا – حلل التقرير واقع الحريات الصحفية والإعلامية في العالم العربي استنادًا إلى ستة مؤشرات تضمنتها استمارة الاستبيان التي اعتمدت عليها الدراسة الميداني.

الأول: مؤشرات وعناصر حرية الصحفيين في العالم العربي.

الثاني: مؤشرات وعناصر حرية الصحافة في العالم العربي .

الثالث: مؤشرات وعناصر تأثير مصادر التمويل والجوانب الاقتصادية على حرية الصحافة والصحفيين في العالم العربي.

الرابع: مؤشرات وعناصر تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على حرية الصحافة والصحفيين في العالم العربي.

الخامس: مؤشرات وعناصر حرية التنظيم الذاتي والنقابي لمهنة الصحافة في الوطن العربي.
السادس: مؤشرات التطور في التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفي في العالم العربي.

حيث تضمن التقرير خطة عمل وضعتها لجنة الحريات باتحاد الصحفيين العرب، بناءً على النتائج التي انتهى إليها التقرير وعرضها وفق محورين، هما:

أولاً: مظاهر التراجع في مؤشر الحريات الصحفية خلال "2022-2023"

فقد تعددت ملامح ومظاهر التراجع في مؤشر الحريات الصحفية والإعلامية في العالم العربي، لتشمل ما يلي: بعد تعرض الصحفيين لضغوط عديدة تقييد حريتهم، تقييد حق الصحفيين في الحصول على المعلومات وحرية تداولها، حيث سجلت تقارير المنظمات النقابية في بعض البلدان العربية تضييقاً في حصول الصحفيين على المعلومات وحرية تداولها.

وأشار التقرير إلى استمرار حوادث قتل الصحفيين في بعض البلدان العربية وسط تزايد مؤشر الإفلات من العقاب في بعض البلدان العربية مثل اليمن، الصومال، فلسطين، سوريا، استمرار استهداف الصحفيين وقتلهم وسط تزايد مؤشر الإفلات من العقاب، وهو أمر يستوجب الضغط على الحكومات في سبيل ملاحقة القتلة، وتقديمهم لمحاكمات عاجلة.

ولاحظ التقرير استمرار الرقابة على الصحف فقد أقرت عينة القيادات ممثلي دول (البحرين، الأردن، المغرب، تونس، جيبوتي، اليمن، الصومال، مصر) التي شكلت نسبتهم نسبة (47.1%) من إجمالي عينة القيادات، بخضوع الصحافة في بلادهم للرقابة المباشرة.

ولعل القراءة الدقيقة لهذه النتيجة ومقارنتها بالنتائج الواردة في تقارير الأعوام الماضية تكشف عن استمرار هذه القوائم التي تشكل قيداً أمام الصحف ووسائل الإعلام، وتعقيباً على ذلك أبدت عينة القيادات المدروسة التي أقرت بوجود هذه الموضوعات بأنها تؤيد حظر نشر أي موضوعات تحرض على الكراهية، أو تهدم ثوابت المجتمع، أو تضر بالأمن القومي

للبلاد، إلا أن الإشكالية حسب ما ذكره أن هناك بعض البنود الفضفاضة بالقوانين التي تحظر الاقتراب من موضوعات بعينها بزعم إنها تضر بالمجتمع وأمنه وسلامه

كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية التي تم تطبيقها علي القيادات النقابية أن هناك عقوبات يتعرض لها الصحفي حال ارتكبا ما تعتبره الحكومات مخالفة جسيمة، جاءت في مقدمتها: «المثول أمام المحكمة بعد بلاغ للنيابة العامة» وما يدل على ذلك أن أغلب تقارير المنظمات النقابية قد وثقت العديد من حالات الملاحقات الأمنية، والمثول أمام المحاكم، والاعتقال. وغيرها. واتفق جميع ممثلي المنظمات النقابية التي شملها التقرير على أن صناعة الصحافة في بلادهم تشهد أزمة اقتصادية كبرى على خلفية تراجع عائداتها من الإعلان والتوزيع، ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات الصناعة الرئيسية كالورق والأخبار، بشكل يهدد بقاءها واستمراريتها،

فيما انتهت نتائج التحليل الإحصائي إلي أن القيادات النقابية المدروسة تري أنه إذا ما كانت مواقع التواصل الاجتماعي قد أفسحت المجال أمام الإعلاميين والصحفيين للتعبير عن آرائهم، إلا أن لها عدة تأثيرات سلبية أضرت بالمهنة والحرية الصحفية والإعلامية، وعليه ضرورة تحرك المنظمات النقابية بالتعاون مع المؤسسات الصحفية وخبراء الصحافة الرقمية من الأكاديميين والممارسين، لصياغة أدلة تشرح للصحفيين كيفية الاستخدام الرشيد لمواقع التواصل الاجتماعي، وآليات التحقق من المحتوى الرقمي، كي تجنب الصحفيين الوقوع في فخ الشائعات، واستقاء معلومات أو صور أو فيديوهات غير موثوق في صحتها.

أوضحت تقارير المنظمات النقابية أنه لا تزال الحريات الصحفية في العالم العربي محصورة بين ترسانة من القوانين تتضمن عقوبات سالبة للحريات، مثل: قوانين الإجراءات الجنائية، قوانين العقوبات، والقوانين الاستثنائية .

ثانياً: مظاهر التطور في مؤشر الحريات الصحفية خلال " 2022-2023 " ، منها تراجع صدور أحكام الحبس والغرامة مقارنة بالأعوام السابقة ، وقد أقرت بصدور أحكام بالحبس أو

الغرامة على الصحفيين، فيما ذكرت نسبة (76.5%) في بلدان مثل (مصر، الكويت، الإمارات، البحرين، السعودية، موريتانيا، لبنان، العراق، سوريا، جيبوتي) عدم صدور مثل هذه الأحكام خلال عامي 2022-2023.

و اقر التقرير تراجع مصادرة الصحف وتوقيفها وإلغائها على الرغم من العقوبات سالفه الذكر التي لا تزال تمارس بحق الحريات الصحفية، إلا أن النسبة الأكبر من القيادات النقابية عينة الدراسة الميدانية قد أكدت عدم إلغاء ترخيص صحيفة في بلادهم خلال عام 2022-2023. وهي نتيجة في مجملها تبرهن على مؤشر إيجابي بشأن الحريات، وتتسق مع تراجع نسب ظهور المصادرة كعقوبة أو ممارسة مقيدة لحرية الصحافة.

وشهدت الصحافة العربية تحركات لتقنين ممارسات الإعلام الإلكتروني والاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي حيث اقرت أفادت نسبة (41.2%) من القيادات النقابية عينة الدراسة الميدانية الممثلة لدول منها (العراق، المغرب، تونس، الصومال، موريتانيا، فلسطين) بوجود مدونات مهنية وسلوكية لتقنين ممارسات الإعلام الإلكتروني وترشيد استخدام الصحفيين والإعلاميين لمنصات التواصل الاجتماعي والاستفادة منها بشكل جيد في عملهم، إلا أن الإشكالية التي أبدوها ترتبط بأن هذه المدونات غير مفعلة بالشكل الأمثل لغياب الأطر العامة التي تضمن إلزام المؤسسات الإعلامية والصحفية بتعميمها على محرريها، ونشر ثقافة الوعي بأخلاقيات الممارسة المهنية الواجب اتباعها من قبل الصحفيين والإعلاميين في الفضاء الإلكتروني .

واوضحت النتائج أن هذه المدونات تتضمن عدداً من العناصر بحسب إجابات القيادات ممن أقرروا بوجود هذه المدونات في بلادهم، مثل: أخلاقيات إدارة المحتوى الصحفي عبر منصات التواصل الاجتماعي، ومهارات تحرير المحتوى عبر شبكات التواصل الاجتماعي وأخلاقياته، وأسس احترام خصوصية الآخرين في الفضاء الإلكتروني، وأخلاقيات استخدام البث المباشر في العمل الصحفي والإعلامي.

وانتهت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن جميع أعضاء التنظيمات النقابية عينة الدراسة الميدانية بنسبة (100%) قد أقرروا بإن مجالس إدارة الكيانات النقابية لديهم يتم تشكيلها بأسلوب ديمقراطي من خلال آلية انتخابها مباشرة من قبل الجمعيات العمومية بطريقة ديمقراطية ونزيهة، كما اتفقت أيضاً جميع القيادات النقابية عينة الدراسة بنسبة (100%) بأن الكيانات النقابية في بلادهم تقوم بدورها في الدفاع عن قضايا الصحفيين وحقوقهم. وهو ما يعد دليلاً على حرية التنظيم الذاتي للكيانات المنوطة بتنظيم شؤون الصحافة والإعلام في أغلب البلدان العربية.

وهناك أيضاً تعديلات طفيفة في منظومة القوانين فقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن الإطار التشريعي الحاكم للصحافة شهد بعض التعديلات الإيجابية، مثل أنها أدت إلى درجة متزايدة من الحرية في إصدار الصحف وتملكها سواء بالنسبة للأفراد أو لشركات القطاع الخاص وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (السعودية، العراق، موريتانيا، لبنان ممثلة في نقابة الصحافة اللبنانية)، كما أنها أدت إلى تزايد هامش حرية الرأي والتعبير بالنسبة للصحف والصحفيين العاملين فيها وهو ما ذكره نفس هؤلاء القيادات.

إضافة إلى تراجع دور الدولة وتدخلها في تنظيم وإدارة المؤسسات الصحفية أو في تمويلها وتقديم الدعم والمساعدات المالية لها كما حدث بالمملكة العربية السعودية، وإعادة النظر في ترسانة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي، وتطويرها بما يتناسب مع أوضاع تطور الحريات الصحفية والحريات العامة والسياسية التي يشهدها العالم المتقدم كما ذكر ممثل هيئة الصحفيين السعودية، وعدم أخذ التشريعات القائمة بالعقوبات السالبة للحريات، واقتصارها على الغرامة أو العقوبات الإدارية مثل الوقف عن العمل لفترة محددة وهو ما حدث في السعودية والعراق وموريتانيا، ووجود قوانين ونصوص بها هامش متزايد من الحرية للتنظيمات النقابية تضمن للنقابات والاتحادات المهنية ممارسة عملها في الدفاع عن الصحفيين والإعلاميين والنهوض بأوضاعهم بحرية ودون تدخل من السلطة كما في العراق.